S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL
S/PV.2543
29 May 1984
ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والأربعين بعد الألفين والخمسمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الثلاثاء ، ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

الأعضاء : باكستان	السيد فريد
بيرو	السيد ارياس ستيميا
جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	السيد كورنينكو
زمبابوي	السيد ماشينغادزي
الصين	السيد مي غوجون
فرنسا	السيد دي لا بارى دي نانتوي
فولتا العليا	السيد باسولي
مالطة	السيد غاوتشي
مصر	السيد خليل
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	سير جون طومسون
نيكاراغوا	السيد تشامورو مورا
الهند	السيد كريشنان
هولندا	السيد فان دير ستويل
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سورزانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٣٠

اقرار جدول الأعمال

اقرّ جدول الأعمال .

رسالة مؤرخة في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٤ وموجّهة الى رئيس مجلس الأمن من ممثلي الامارات العربية المتحدة ، والبحرين ، وعمان ، وقطر ، والكويت ، والمملكة العربية السعودية (S/16574)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : وفقا للمقررات المتخذة في الجلسات السابقة ، أدعو نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والاعلام لدولة الكويت الى شغل مقعد على طاولة المجلس ؛ وأدعو ممثل المملكة العربية السعودية الى شغل مقعد على طاولة المجلس ؛ وأدعو ممثلي الأردن ، واكوادور ، والامارات العربية المتحدة ، والبحرين ، وبنما ، والسنغال ، والسودان ، والصومال ، وعمان ، وقطر ، واليمن الى شغل المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس ، قام الشيخ الصباح (الكويت) والسيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) بشغل المقعدين المخصصين لهما على طاولة المجلس ؛ وقام كل من السيد صلاح (الأردن) والسيد البورنوز (اكوادور) والسيد القاسمي (الامارات العربية المتحدة) والشيخ آل خليفة (البحرين) والسيد كام (بنما) والسيد ساري (السنغال) والسيد بريدو (السودان) والسيد آدن (الصومال) والسيد علي (عمان) والسيد الثاني (قطر) والسيد سلام (اليمن) بشغل المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بانني تلقيت رسائل من ممثلي جمهورية ألمانيا الاتحادية ، والمغرب ، واليابان ، يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة ، ازمع ، بموافقة المجلس ، دعوتهم الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون

لهم حق التصويت ، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس ، قام كل من السيد فان فيل (جمهورية ألمانيا الاتحادية) والسيد مراني زنتار (المغرب) والسيد كورودا (اليابان) بشغل المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثائق التالية : الوثيقة S/16585 ، وهي رسالة مؤرخة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤ موجّهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية لدى الأمم المتحدة ؛ والوثيقة S/16586 ، وهي رسالة مؤرخة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤ موجّهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للنرويج لدى الأمم المتحدة ؛ والوثيقة S/16590 ، وهي رسالة مؤرخة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٤ موجّهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة .

المتكلم الأول المدرج في القائمة هو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة ، وزير خارجية دولة البحرين . أرحب به وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

الشيخ آل خليفة (البحرين) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن اهنئكم لتوليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر ، وأن أشيد بالخبرة والكفاءة اللتين عهدناهما بكم ، متمنيا لكم كل التوفيق في مهمتكم السامية . ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أشيد بالمواقف الايجابية لبلدكم الاتحاد السوفياتي تجاه القضايا العربية .

ان القضية المطروحة اليوم على مجلس الأمن تتعلق بحالة يهدد استمرارها الأمن الدولي ، وتتطلب معالجة سريعة وواضحة وحازمة ، للحيلولة دون تفاقم الخطر في منطقة من العالم بالغة الأهمية والحساسية .

ان القضية المقدمة من الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتلخص في أن هناك تهديدا لحرية الملاحة الدولية في الممرات المائية في الخليج ، اذ أن ما قامت به ايران في الفترة من ٧ الى ١٦ أيار/مايو ١٩٨٤ من اعتداء سافر وثابت على الناقلات الأربع السعودية والكويتية ، " أحد " و " ينبع " و " أم قصبة " و " بحرة " ، لخرق صارخ للقانون الدولي وحرية الملاحة والتجارة من والى موانئ دول الخليج . لقد أقدمت ايران على الاعتداء على تلك الناقلات الواحدة تلو الأخرى وهي تعلم انها ناقلات نفط سعودية وكويتية غير مسلحة ولم تشترك في القتال الدائر بين ايران والعراق ، وانها كانت خارج منطقة العمليات العسكرية بينهما ، فهي ناقلات مدنية تتمتع بحق حرية الملاحة وفق القانون الدولي في المياه الاقليمية والدولية .

لقد تابع العالم هذه الأحداث بقلق بالغ لأنها تمثل اعتداء متعمدا على سيادة وأمن دولتين ليستا طرفا في النزاع القائم بين العراق وايران ، بل انهما بذلتا جهودا جبارة ، منذ اندلاع الشرارة الأولى لهذه الحرب المدمرة ، للتوسط بين البلدين لوضع حد لها واشتركتا في المساعي التي بذلت في هذا الشأن عن طريق الأمم المتحدة والمؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز ومجلس التعاون لدول الخليج العربية . وقد قام مجلس التعاون بمبادرة خاصة منه ، فأوفد بعثة من وزيرى خارجية كل من دولة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة الى كل من طهران وبغداد ، وقدمت هذه البعثة أفكارا جديدة لانهاء الحرب ، ولكن الجانب الايراني ، مع الأسف ، لم يتجاوب مع تلك المساعي .

ان البحرين تتمسك بسياستها الثابتة لانهاء هذه الحرب التي جلبت كوارث جمة على البلدين المتحاربين ، والتي يتفاقم خطرها يوما بعد يوم . اننا كنا ومازلنا نرغب في أن تبقى منطقتنا منطقة سلام وحسن جوار واستقرار مستمر . لقد كنا دائما نبدى رغبتنا في تنقية الأجواء مع الجارة ايران ، غير انها اتخذت مواقف عديدة فيها الكثير من التجني والاساءة ، وآخرها هذه التطورات الخطيرة لتوسيع رقعة القتال بدلا من التجاوب مع مساعي السلام المبني على القانون والشرعية وسيادة كل دولة على أراضيها وتطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وابعاد المنطقة عن الصراع الدولي .

ان دول مجلس التعاون ستبذل كل جهد للمحافظة على السلم والاستقرار في منطقتنا ، ليس فقط لمصلحة الدول المطلّة على الخليج بل لمصلحة جميع الدول والشعوب في العالم مهما اختلفت مناهجها السياسية . لقد حرصت دول مجلس التعاون طوال مدة الحرب الدائرة بين ايران والعراق على المحافظة على علاقات حسن الجوار مع ايران ، الا أن ما قامت به ايران من الاعتداءات في الآونة الأخيرة يعرّض دون شك السلم والأمن للخطر ، ويوجّه النزاع في المنطقة وجهة خطيرة تؤدي الى تدويل ما ينجم عنه من عواقب وخيمة على السلم والاستقرار في العالم .

ورغبة في مواصلة المساعي لوقف هذه الاعتداءات وانهاء الحرب الدائرة بين ايـــران والعراق ، عقد وزراء الخارجية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعا استثنائيا يـــوم ١٧ أيار/مايو شجبوا فيه هذه الاعتداءات ، وحذروا من العواقب الوخيمة التي تنجـــم عنهـــا نتيجة اتساع رقعة القتال في المنطقة وما يتبع ذلك من تهديد مباشر للسلم والأمن الدوليين . واتفقوا على اتخاذ جميع الاجراءات السلمية اللازمة لوقف هذه الاعتداءات ، سواء على الصعيد العربي أو الدولي ، بما في ذلك عرض الأمر على مجلسكم الموقّر .

وعقد وزراء الخارجية للدول الأعضاء في مجلس الجامعة العربية اجتماعا طارئا يـــوم ١٩ أيار/مايو استنكروا فيه الاعتداءات التي وقعت على ناقلات النفط السعودية والكويتيـــة ، وطالبوا ايران بالكف عن تكرار هذه الاعتداءات على الملاحة البحرية من والى موانـــئ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ودعوا مجلس الأمن والمجتمع الدولي الى اتخـــاذ موقف حازم وواضح تجاه تلك الاعتداءات .

لقد صدر عن مجلس الأمن القرار ٥٤٠ (١٩٨٣) بتاريخ ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ ، وقد نص في الفقرة ٣ من منطوقه على أن المجلس :

" يؤكد حق حرية الملاحة والتجارة في المياه الدولية ، ويدعو جميع الدول الى احترام هذا الحق ، ويهيب أيضا بالبلدين المتحاربين أن يوقفا فورا جميـــع الأعمال العدائية في منطقة الخليج ، بما في ذلك جميع الممرات البحريـــة والطـــرق المائية الصالحة للملاحة والمنشآت المرفئية والمحطات والمنشآت البحريـــة وجميـــع الموانئ التي لها منفذ مباشر أو غير مباشر الى البحر ، وأن يحترما السلامة الاقليمية للدول الساحلية الأخرى " .

ومن الواضح أن الاعتداءات التي وقعت على ناقلات النفط هي مخالفة صريحة لما جاء في هذا القرار . ومما يذكر أن العراق استجاب لقرار مجلس الأمن المذكور واستعد لايقاف القتال ، في حين أن ايران رفضت ذلك .

وعلاوة على ذلك ، فان حرية الملاحة في المياه الدولية من المبادئ المقررة والمعترف بها دوليا منذ أن أعلن ذلك العالم الهولندي غروشس في أوائل القرن السابع عشر . وقـــد

أيدتها جميع الاتفاقيات الدولية التي عقدت في هذا الشأن ومنها اتفاقية جنيف لأعالي البحار التي صدرت عن المؤتمر الأول لقانون البحار عام ١٩٥٨ . كما أن مبدأ حرية الملاحة في المياه الدولية لم يكن بحد ذاته موضع خلاف بين الدول التي اشتركت في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار . ومن القواعد المقررة أيضا في القانون الدولي حرية عبور السفن في المضائق الدولية كمضيق هرمز ، كما أعلنت ذلك محكمة العدل الدولية في قضية قناة كورفو عام ١٩٤٩ ، وكما نصت الفقرة ٤ من المادة ١٦ من اتفاقية جنيف المتعلقة بالمياه الاقليمية والمنطقة المجاورة والصادرة عن المؤتمر الأول لقانون البحار لعام ١٩٥٨ . وقد وردت هذه القاعدة أيضا باسم المرور العابر في الاتفاقية التي صدرت مؤخرا عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار .

فاذا سمحنا لدولة بانتهاك هذه المبادئ والقواعد ، فان ذلك سيقوض الأسس والمبادئ الدولية التي تستند عليها حرية الملاحة الدولية . كما أن الاعتداء على الناقلات الكويتية والسعودية في مياه الخليج عمل عدائي ، واعتداء مباشر على سلامة وأمن ومصالح دول الخليج ، التي لا علاقة لها بالعمليات الحربية الدائرة بين ايران والعراق ، ومن ثم فهو تهديد واعتداء يتناقض مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة .

لقد مضى على الحرب بين العراق وايران ما يزيد على ثلاثة أعوام ونصف ، ولم تنجح الوساطات لوقفها لأن الجهود الدولية اللازمة لم تتضافر حتى الآن على ايقافها ، فلا تزال بعض الدول ذات النفوذ في العالم تنادي عن بعد بضرورة ايقاف هذه الحرب دون أن تتخذ خطوات جماعية جدية لايقافها . ولقد حذرنا مرارا في الماضي من مخاطر استمرار هذه الحرب ، وخطورة اتساع نطاقها ، وتهديدها الخطير للسلم والأمن الدوليين . وقد ثبت الآن ان هذه الحرب تستنزف الطاقات البشرية والمادية للدولتين المتحاربتين دون طائل ، وان استمرارها يهدد أمن ومصالح ليس فقط دول الخليج ، بل دول العالم أجمع .

وحيث ان بلادي هي احدى الدول الست في مجلس التعاون المهددة باستمرار هذا الوضع الخطير ، فاننا نطالب مجلس الأمن الموقر باتخاذ ما يلزم من الاجراءات السريعة

والحاسمة لوقف هذه الاعتداءات ووضع حد للحرب الايرانية العراقية التي ينذر استمرارها بتفجير الوضع في منطقة الخليج والشرق الأوسط ، ونطالب بتبني مشروع القرار المقدم الى المجلس الموقر من كل من الامارات العربية المتحدة ، والبحرين ، وعمان ، وقطر ، والكويت ، والمملكة العربية السعودية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : اشكر سعادة وزير خارجية البحرين على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجّهها اليّ والى بلادي .

المتكلم التالي هو ممثل المغرب وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد مراني زنتار (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس ، أود في ستهل كلمتي أن أعرب لكم ولجميع أعضاء المجلس عن امتناني للسماح لي بالكلام في هذا المجلس بشأن مسألة هي موضع قلق كبير لحكومتي ، بل هي موضع قلق كبير لدى جميع الحكومات المحبة للسلم في العالم أجمع .

أود أيضا أن أعرب عن اغتباطي الشديد بالفعل اذ أراكم تترأسون مجلس الأمن في هذه المرحلة العصيبة ، لأن فيما تتحلون به من مهارات شخصية بصفتكم دبلوماسيا وفيما يحظى به - عن حق - بلدكم ، الاتحاد السوفياتي ، من هيبة ومكانة ، وهو بلد ترتبط معه المملكة المغربية بأواصر صداقة منذ فترة طويلة ، ما يضمن قيامنا بعملنا بنجاح واعادة الأمن والوئام والسلم الى منطقة الخليج العربي .

وأخيرا ، أود أن أشير بالسفير فلاديمير كرافتس ، ممثل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على رئاسته المقتدرة للمجلس خلال الشهر الماضي .

ان مجلس الأمن يجتمع للنظر في مسألة العدوان الايراني الأخير على حرية الملاحة في الخليج العربي وعلى السلامة الاقليمية والسيادة الوطنية لدول مجاورة محبة للسلم .

لقد قامت جمهورية ايران بارتكاب أعمال حربية غير معلنة ضد بلدان ليست أطرافا في الصراع ، ولم يكن لها ضلع بأى شكل كان في الأعمال الحربية الدائرة في المنطقة بين ايران والعراق .

وعلاوة على ذلك ، فان العمل العدواني الايراني ، والذى ينبغي ، حسب رأى السلطات الايرانية ، أن نتوقع استمراره ، انما يهدف الى تعطيل الملاحة في المياه الدولية في منطقة الخليج العربي وشل حركة المرور التجارى وغيره من أشكال المرور في المنطقة وخلق صعوبات جديدة أمام اقتصاد العالم ، وهو عمل لن يعود بالضرر على العديد من البلدان المتقدمة النمو فحسب بل أيضا على العديد من بلدان العالم الثالث التي تواجه مشاكل اقتصادية كثيرة والتي أثقل كاهلها عبء تكلفة الطاقة الباهظ .

اذا كنت، في وصفي للحالة الجديدة التي نشأت في منطقة الخليج والتي خلقتها جمهورية ايران ، أسلط ضوءا قاسيا على الواقع، واذا كنت أسمي الاشياء باسمائها ، فذلك لأني أعتبر أنه من غير الانصاف والاحترام لهذا المجلس، ومن غير المجدى أن أتكلم أمام المجلس اليوم بعبارات غامضة مضللة ومثيرة للبلبلة ، في الوقت الذى نعتقد فيه أن الحالة الان في الخليج خطيرة للغاية ، وأن على المجلس ألا يضيع لحظة واحدة من وقته الثمين وان يواجه هذه الحالة بحزم وبطريقة مسؤولة .

تجتمع أمامنا الان جميع عناصر حالة متفجرة تكتسي ابعادا واسعة النطاق ، بل وعالمية ، ويتعين علينا وعلى المجلس، الان تحليل هذه العناصر بسرعة لوقف التردى الذى طرأ بالفعل ، وذلك بالمطالبة بأن يتم فورا احترام ميثاق الامم المتحدة نصا وروحا . ان جميع البلدان الاعضاء في المنظمة ، نظرا لالتزامها بميثاق الامم المتحدة ، يتعين عليها ان تعيش معا في سلم وحسن جوار ، كما يتعين عليها ان تحجم عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الاقليمية للبلدان الاخرى او ضد استقلالها السياسي .

عندما اندلعت الحرب بين ايران والعراق واتخذت الابعاد المؤسفة التي نشهدها اليوم ، نجد ان الدول العربية في الخليج - التي شعرت بقلق مشروع ازاء هذه المأساة التي نشأت بين دولتين شقيقتين ترتبطان بصلة دم وبعلاقات تاريخية وثقافية وثيقة قد احتفظت رغم ذلك بحيادها والتزمت ضبط النفس فلم تتورط في أى وقت من الاوقات في أى عمل من أعمال الحرب أو تتصرف بطريقة تنطوى على أى استفزاز أو تبرر القيام بأية اعمال انتقامية ضدها . ولكننا نرى الان ان امنها وسيادتها ومصالحها وحقوقها المشروعة تصبح اهدافا لاعمال الحرب المتعمدة - الحرب غير المعلنة ، التي هي حرب ليست بالتأكيد حربها ، حيث انها لم تشترك على الاطلاق في الاعمال العدائية . ان سفنها التجارية وسفنها المدنية ، غير المسلحة والمسجلة على الصعيد العالمي بهذه الصفة تتعرض اليوم وهي تذرع مياهها الاقليمية أو المياه الدولية الحرة لهجمات جوية كانت في البداية مجهولة المصدر ثم اعترفت بالقيام بها علنا دولة عضو في الامم المتحدة ، ألا وهي جمهورية ايران .

في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤، قدمت الجمعية العامة للامم المتحدة التعريف التالي للعدوان في مرفق قرارها ٣٣١٤ (د-٢٩) :

" العدوان هو استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الاقليمية او استقلالها السياسي، أو بأية صورة أخرى تتنافى مع ميثاق الامم المتحدة، وفقا لنص هذا التعريف " . (قرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (د-٢٩)، المرفق، المادة ١) .

وينص القرار أيضا على أن :

" المبادأة باستعمال القوة من قبل دولة ما خرقا للميثاق تشكل بيّنة كافية مبدئيا على ارتكابها عملا عدوانيا . . . " . (المادة ٢) .

ويضيف القرار ما يلي :

" ما من اعتبار أيا كانت طبيعته، سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا أو غير ذلك، يصح أن يتخذ مبررا لارتكاب عدوان " .

" والحرب العدوانية جريمة ضد السلم الدولي . والعدوان يرتب مسؤولية دولية " . (المادة ٥، الفقرتان ١ و ٢) .

ثم ان أعمال العدوان التي ترتكبها ايران تنتهك من عدة نواح أبسط القواعد العرفية الثابتة لقانون البحار، ذلك ان ايران قد استخدمت القوة لانتهاك المياه الداخلية والبحر الاقليمي لدول أعضاء، وهاجمت سفنها المدنية في المياه الدولية . وبهذا، فان أعمال العدوان الايرانية هي أعمال متعمدة ترتكب دون استفزاز وهي أعمال ليس لها ما يبررها وتتعارض مع القانون الدولي . وعلاوة على ذلك، فقد اعترف مرتكبو هذه الاعمال دون تردد بمسؤولية القيام بها، وهم يهددون بتوسيع نطاقها لتشمل بقية العالم .

ولهذه الاسباب مجتمعة، فان الاعمال التي تقوم بها جمهورية ايران ضد الملاحة المدنية غير المسلحة خارج مناطق الصراع هي أعمال عدوانية تنتهك بالفعل القانون الدولي وتتحمل ايران مسؤولية ارتكابها تماما وبلا شك .

ومنذ نشوب الحرب بين العراق وايران ، وأصوات الشخصيات المرموقة ترتفع ، والقرارات الدولية العديدة تتخذ ، وخاصة من جانب هذا المجلس ، للمطالبة بالوقف الفوري لهذا الصراع المأساوي المحموم العقيم والذي لا جدوى له ، والذي لا يمكن التكهن بمدى آثاره الدولية - ولدينا اليوم مثال مقلق للغاية لهذه الاثار . وقد تم ترتيب عدد من مهمات المساعي الحميدة من جانب الامين العام للامم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي . وقد تم الترحيب بهذه البعثات في بغداد ، ولكن طهران رفضت قبولها كلها دون استثناء .

هل بي حاجة هنا الى التذكير بالنداء المؤثر الملح والمستنير الذي وجهه في آذار/مارس الماضي صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ، رئيس منظمة المؤتمر الاسلامي ، الى طرفي الصراع ، وكذلك الى قادة العالم وجميع أصحاب النوايا الحسنة ، والذي طالب فيه بالتعاون من أجل وقف اطلاق النار فورا واستئناف المحادثات بين العراق وايران تحت اشراف لجنة السلام الاسلامية ؟ ان هذا النداء المستنير ، بوجهة نظره النبيلة ومجيئه في آوانه ، كان انذارا بليغا بالأبعاد المدمرة التي سيكتسبها الصراع سراعا اذا لم يتم الاصغاء اليه واتخاذ الاجراء اللازم بالسرعة المطلوبة .

من المعروف تماما في الامم المتحدة ان العراق يستجيب على الدوام لجميع المبادرات السلمية ، في حين أن ايران تتشبث بموقف سلبي معاد ، الامر الذي ساعد على تردي الحالة في الخليج وعلى التصعيد - وها نحن نشهد اليوم مثالا على هذا التصعيد وخطورته البالغة على السلم والامن الدوليين .

ان الشيخ الصباح الاحمد الجابر الصباح ، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت ، قد بيّن ببلاغة كبيرة أمام مجلس الامن في اجتماعه الاخير ان البلدان الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي تحاول أن تجعل منطقتها منطقة استقرار وسلم ، لان أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية - هامة لاستقرار العالم وسلمه واقتصاده ولبرامج التنمية الاقتصادية الثنائية والاقليمية والدولية . وقد أوضح ايضا ان بلدان الخليج تنوي أن تعتمد على نفسها فحسب في الدفاع عن استقلالها وسيادتها وامنها ، وانها تؤكد على تمسكها بمركزها بوصفها بلدانا غير منحازة .

واستجابة لهذه التصريحات المبنية على الايمان ، وبسبب الدور الرئيسي الذي تضطلع به تلك البلدان في تنمية وتوازن الاقتصاد العالمي ، وخاصة عند طريق تقديم المساعدة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لاقل البلدان نموا ، يتعين على المجتمع الدولي ممثلا بمجلس الامن ، ان يضطلع بمسؤولياته وان يدين الاعمال العدائية غير المبررة في المنطقة، وان يأمر بوقفها على الفور، وان يأمر ايضا - اذا ما رغبت في ذلك البلدان التي كانت ضحايا لهذه الاعمال بالتعويض المشروع عن الاضرار التي تكبدتها هذه البلدان المسالمة في الخليج . ويتعين على مجلس الامن أيضا أن يتخذ اجراءات لضمان حق حرية الملاحة والتجارة في المياه الدولية واحترام جميع الطرق والمنشآت الملاحية، والموانئ والاجهزة، وذلك في اطار احترام استقلال الدول وسلامتها الاقليمية .

ان مجلس الامن اذ يتحمل مسؤولياته كاملة في هذا السياق انما يقدم اسهاما كبيرا في استعادة السلم والامن الدوليين وضمانهما ، وتلك هي المهمة الملقاة على عاتقه . وانه اذ يفعل ذلك ، انما يحبط اية امكانية للتدخل الخارجي ويزيل مخاطر التدويل التي تبدو اليوم كبيرة ووشيكة في الخليج العربي .

في النهاية ، فان المجلس يستطيع أيضا أن يعيد تنشيط الجهود التي تبذل من أجل تحقيق سلم شامل بأن يقترح حلا لمشاكل الخليج يمكن ان يكون ايضا الخطوة الحاسمة في سبيل الحل العادل والمنصف الذى نصبو اليه للنزاع الذى طال أمده بين ايران والعراق . وبهذا الامل يتطلع وفد بلادى الى أن يتخذ مجلس الامن اليوم هذه القرارات التاريخية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل المغرب على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل الصومال ، وأدعوه ان يشغل مقعدا على طاولة المجلس وان يدلي ببيانه .

السيد آدن (الصومال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس، أشكرك وأعضاء المجلس للسماح لوفدى بالاشتراك في هذه المناقشات . ان سلفكم فلاديمير كرافتس قد حظي بامتناننا للطريقة الممتازة التي ترأس بها مداولات المجلس في الشهر الماضي . وفي ضوء خبرتكم الطويلة في شؤون المجلس الذى ترأستم أعماله مرارا في الماضي ، فان وفدى على ثقة بانكم ستصلون بالمناقشات الخاصة بالازمة في منطقة الخليج الى نتائج مثمرة .

واننا نشعر انه من واجبنا ان نتكلم بسبب قلقنا العميق ازاء الحالة في منطقة الخليج . ان حرب السنوات الاربع بين العراق وايران منذ بدايتها تمثل تهديدا للسلم والامن الاقليميين والدوليين . وقد ازداد هذا التهديد كثافة على نحو تدريجي لان آثار الحرب بدأت تشعر بها منطقة الخليج ، ويشعر بها العالم كله ، بصورة متزايدة .

ان الاثار المأساوية لهذه الحرب بين الاشقاء تعقدها حقيقة انه ، لا ايران ولا العراق ، يمكن ان تأمل في الاستفادة من استمرار القتال . ان مصالح الطرفين يمكن

أن تتحقق على أفضل نحو باستجابة الطرفين استجابة حسنة لجهود الوساطة البناءة من جانب منظمة المؤتمر الاسلامي، وحركة عدم الانحياز، والامين العام للامم المتحدة .

ومما يؤسف له أن تلك الجهود من أجل السلم لم يستجب لها . وعلى العكس من ذلك، فان درجة جديدة من درجات عدم الاستقرار قد أضيفت الان للاسف الى موقف متفجر بالفعل، وذلك نتيجة لهجمات ايران على الناقلات الكويتية والسعودية في المياه الاقليمية لهذين البلدين وفي المياه الدولية خارج منطقة الحرب المعلنة .

ان هذا التطور المزعج يتطلب جهودا متجددة من جانب المجتمع الدولي لوضع حد لهذا الصراع المدمر والعقيم . ان هذه الحرب، التي تدور رحاها بين دولتين اسلاميتين غير منحازتين، قد أدت الى خسارة فادحة في الارواح والموارد . وفي رأينا انه لم يعد من المهم ان نحدد الطرف الذي بدأ الصراع، فلقد أصبح من الجلي تماما ان حسم هذا الصراع أصبح أمرا ملحا وله أقصى درجات الاستعجال .

ولست بحاجة الى أن أؤكد على حقيقة ان اتساع هذا الصراع في منطقة بالغة الاهمية بالنسبة لسلم العالم واستقراره الاقتصادي، أمر تترتب عليه آثار خطيرة، بما في ذلك خطر المواجهة بين الدول الكبرى وتدخلها . ولست بحاجة الى أن أذكر المجلس بحقيقة ان حرية الملاحة والتجارة في منطقة الخليج ذات أهمية اقتصادية بالغة ليس فقط لمنطقة الخليج وانما ايضا للمصالح الوطنية لاحدى الدول العظمى وحلفائها . وبالمثل، فان منطقة الصراع قريبة جغرافيا من أراضي الدولة العظمى الاخرى بحيث تجعلها بالغة الاهمية بالنسبة لامنها الوطني . والواقع ان الحرب بين ايران والعراق مشحونة بالاخطار على السلم والامن الدوليين مما يحتم ايجاد وسيلة لوضع حد سريع وعاجل لها .

في تشرين الاول/اكتوبر الماضي وفي القرار ٥٤٠ (١٩٨٣) طلب مجلس الامن - عن حق ولم يكن ذلك لاول مرة - وقف العمليات العسكرية، وأكد حق الملاحة الحرة في المياه الدولية لمنطقة الخليج . وطلب الى الدولتين المتحاربتين ان تحترما سلامة أراضي الدول المطلة على الخليج، وان تمارسا أقصى درجة من ضبط النفس، وان تتجنبا أي تصعيد

آخر أو توسيع لنطاق الصراع . فماذا كان الرد على هذا القرار ؟ لقد تكثفت الاعمال العسكرية بين الدولتين . وتم تدويل الصراع نتيجة لشن هجمات على سفن دول لا تشترك في الحرب .

ويرى وفدي أن مجلس الامن يواجه تهديدا خطيرا للسلم الاقليمي والدولي . ولا بد لمجلس الامن ان يطلب من ايران ان تنهي هجماتها على المرور البحري من والى موانئ الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي . ولا بد أن يطالب ايران بالامتثال لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة، واحترام مبادئ القانون الدولي الخاصة بحرية الملاحة البريئة وحرية الملاحة في المياه الدولية، واحترام متطلبات حسن الجوار وخاصة فيما يتعلق باحترام سيادة وسلامة أراضي دول الخليج المجاورة التي لا تشترك في الحرب .

ويعتقد وفدي ان المجلس لا بد ان يتابع ايضا بنشاط وهمة السعي من أجل ايجاد اساليب وطرق تحقق اشتراك كل من ايران والعراق في عملية التفاوض . لقد رحبت حكومتي بقوة بقبول العراق لقرارات مجلس الامن واستجابته بروح تعاونية لمختلف المقترحات التي قدمت كأساس للمفاوضات من جانب منظمة المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز والامين العام للامم المتحدة . ولهذا فاننا نناشد دولة ايران الاسلامية الشقيقة ان تحذو حذو العراق بالاستجابة لرغبة العالم والمجتمع الدولي بأسره بان تقبل قرار مجلس الامن، وان تنضم بغير تأخير الى المفاوضات من أجل التوصل الى تسوية تضمن حقوق الدولتين المتحاربتين .

لقد تم التأكيد مرارا في هذه المناقشات على انه لا ايران ولا العراق، يمكن أن يستفيدا من الصراع المرير الذي يخوضانه الا ان ثمة فائدة هائلة يمكن ان تعود على الدولتين المتحاربتين وعلى منطقة الخليج وعلى العالم كله من التوصل الى تسوية مشرفة وعادلة ودائمة . وأملنا عميق في ان يسود الاعتدال وان تتخذ خطوات ايجابية على طريق السلام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل الصومال على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل اليابان . وأدعوه أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وان يدلي ببيانه .

السيد كورودا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس، أولا وقبل كل شيء يود وفد اليابان أن يتوجه بتهانيه اليكم لتوليكم رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر . نحن على ثقة بأن مهارتكم الدبلوماسية البارزة سوف تضمن قيام هذا المجلس على اكمل وجه بمهامه الكبرى . ويود وفد اليابان ان يغتنم هذه الفرصة أيضا لكي يعرب عن تقديره للطريقة الممتازة التي أدى بها السفير فلاديمير كرافتس واجباته كرئيس لهذا المجلس الشهر الماضي .

ان الصراع المسلح بين ايران والعراق قد مضت عليه الان أكثر من ثلاث سنوات ولم تلح في الافق حتى الان اية بادرة على انه سوف يخف او تخف حدته رغم الجهود المكثفة التي قام بها المجتمع الدولي من خلال قنوات عديدة . وعلى العكس من ذلك توضح التطورات الاخيرة ان الموقف بدأ يدخل مرحلة تصعيد جديدة .

ان اليابان تشعر بقلق عميق ازاء الظروف السائدة في الخليج ، لأنها لا تهـــدد فقط ، وعلى نحو خطير ، السلم والاستقرار في المنطقة ، وانما تهدد أيضا السلم والازهـــار في العالم بأسره . ولدى يدرك كل الادراك الأخطار الكامنة في الموقف الراهن .

إن حكومة اليابان تحتفظ بعلاقات ودية مع الطرفين المتصارعين ولا تقف مع جانـــب ضد الجانب الآخر . وهي لم تكل في بذل جهودها الدبلوماسية ، وقد انتهزت كل فرصـــة للمساعدة في خلق مناخ يؤدى الى تحقيق تسوية سلمية مبكرة للصراع .

وعلى أساس هذا الموقف ، أود أن أؤكد النقاط التالية :

أولا ـ ان تكثيف الهجمات على الناقلات والسفن التجارية يشكل مصدر قلق بالـــغ لليابان . وحكومتي تناشد بقوة الطرفين المتحاربين أن يحترما حق الملاحة الآمنـــة فـــي الخليج ، وان يمتنعا عن أى عمل من شأنه أن يعرض السلم والأمن في الخليج للخطر علـــى نحو أكبر .

ثانيا ـ ان اليابان تطالب ايران والعراق وكل الدول الأخرى أن تمارس أقصـــى درجات ضبط النفس حتى لا تنتشر الأعمال العسكرية الى أجزاء أخرى من منطقة الخليـــج . وفضلا عن ذلك ، فاننا نناشد جميع أعضاء المجتمع الدولي أن يمتنعوا عن القيام بأى عمل من شأنه أن يؤدى الى مزيد من التصعيد للصراع .

ثالثا ـ ان بلادى تتوقع من الأمين العام أن يواصل جهوده السلمية ، وهي تأمل أملا وطيدا في أن تستمر وتتعزز جهود المجتمع الدولي الدبلوماسية الأخرى . وتناشـــد اليابان كلا من ايران والعراق الاستجابة لهذه الجهود .

وسوف تواصل بلادى ، من جانبها ، بذل كل جهد من أجل خلق جو يمكـــن أن يعود فيه السلم والاستقرار الى المنطقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل اليابان على الكلمـــات الرقيقة التي وجهها الى .

المتكلم التالي هو ممثل جمهورية المانيا الاتحادية ، وأدعوه لشغل مقعد علـــى طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد فان فيل (جمهورية المانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

اسمحوا لي ، أولا وقبل كل شيء ، أن أعرب عن شكرى لكم ولأعضاء مجلس الأمن الآخرين لسماحكم لوفدى بالاشتراك في هذه المناقشة . ان هذا يتيح لي الفرصة لكي أؤكد ثقتنا في حكمتكم وخبرتكم ومهارتكم في قيادة أعمال المجلس لهذا الشهر .

لقد طلب وفدى الاشتراك في هذه المناقشة ليعرب عن القلق العميق الذى تشعر به حكومة جمهورية المانيا الاتحادية ازاء التطورات الأخيرة التي جرت في منطقة الخليج ، وليؤكد اهتمامها الكبير بنجاح الجهد المبذول في مجلس الأمن لوقف تردى الحالة الى أكثر مما وصلت اليه . وهناك ما يدعو الى الخوف من أن يؤدى الصراع الدائر بين العراق وايران الى تصعيد خطير يؤثر على دول أخرى في المنطقة وما يجاورها . ان الهجمات المتزايدة ضد الناقلات والسفن التجارية الأخرى في منطقة الخليج تشكل ضربة شديدة لحرية الملاحة التي تعتبر مبدأ أساسيا من مبادئ القانون الدولي .

لقد أعربت الدول العشر ، الأعضاء في الاتحاد الاقتصادى الاوروبي ، عن قلقها لأطراف الصراع خلال الأيام القليلة الأخيرة في رسائل مشتركة الى بغداد وطهران . وتود حكومتي أن تبرز مرة أخرى الأهمية التي تعلقها على مبدأى حرية الملاحة وحرية التجارة في المياه الدولية . وفضلا عن ذلك ، تود حكومة جمهورية المانيا الاتحادية أن تؤكد على حاجة كل الأطراف المعنية الى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس ، للمساعدة على منع موقف خطير بالفعل من أن يتردى أكثر وأكثر . ونحن نناشد أطراف الصراع والدول المجاورة والمجتمع الدولي بأسره المساعدة في تحقيق هذه الغاية . ولن يكون هذا من أجل مصلحة دول المنطقة فقط وانما سوف يكون من أجل المصلحة الدولية أيضا ، لأن الآثار الاقتصادية السلبية للأعمال الحربية المستمرة - من ذلك النوع الذى شهدناه خلال الاسابيع القليلة الماضية - سوف يشعر بها الجميع ، وسوف تؤثر بصفة خاصة على البلدان النامية .

ونحن نأمل في أن تظل سلسلة الهجمات الجوية الأخيرة على الملاحة في المياه الاقليمية لدول غير متحاربة وفي المياه الدولية واقعة فريدة وفي أن لا يتكرر هذا الامتداد الخطير للصراع بين ايران والعراق . ان حكومة وشعب المانيا الاتحادية يشعران بالقلق

العميق ازاء الحرب المريرة الدائرة بين ايران والعراق . ان تلك الحرب لم تحدث فقط خسارة في الأرواح والموارد للطرفين ، بل انها أدت أيضا الى فرقة بين دولتين يرتبط بهما الشعب الألماني بروابط صداقة وروابط سياسية واقتصادية وثقافية وثيقة .

ولهذا ، فاننا نأمل أملا وطيدا في أن تسهم المناقشة الحالية الجارية في مجلس الأمن ، وما ينجم عنها من قرار ، في إزالة التهديد الوشيك بتصعيد وانتشار الأعمال العسكرية مما يشكل خطرا على حرية الملاحة بالخليج ، وبذلك تتخذ خطوة أولى نحو احتواء وخفض امكانيات المواجهة العسكرية مما يمهد الطريق أمام التسوية الشاملة للصراع . ومن الواضح ان ذلك لا يمكن أن يتحقق الا اذا أخذت في الاعتبار كل المواقف والمصالح المشروعة. ونأمل أن يكون في مقدور جميع أعضاء مجلس الأمن أن يتفقوا على قرار يكون معبرا عن المسؤوليات الكبرى التي يتحملها هذا المجلس بموجب الميثاق ويكون متسقا معها .

ونحن نناشد أيضا كل الأطراف أن تدرك المسؤولية وأن تمارس أقصى درجات ضبط النفس من أجل تخفيف حدة التوتر . فهذا سوف يسهل كثيرا من مهمة الأمين العام الصعبة . ونحن نرحب باستعداده ، الذى أعرب عنه في بيانه بتاريخ ١٧ أيار/مايو ، للمساعدة في أى جهد . ونحن نطلب الى الأطراف المعنية أن تتعاون معه تعاونا كاملا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل المانيا الاتحادية على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى .

المتكلم التالي هو ممثل الامارات العربية المتحدة . انني أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد القاسمي (الامارات العربية المتحدة) : السيد الرئيس ، يشرفني في البداية أن اعرب لكم عن التهنئة والتقدير على رئاستكم لمجلس الأمن في هذا الشهر . ان خبرتكم الطويلة في حقلي السياسة والدبلوماسية وما عرف عنكم من حكمة وكفاءة ومقدرة داخل الأمم المتحدة وخارجها لتأكيد وضمانة للجميع بأن مداولات المجلس وقراراته ستكون على مستوى عال من الموضوعية والمسؤولية .

كما أود ان اعرب عن تقديرنا للاسلوب البناء الذى تميزت به رئاسة سلفكم للمجلس، السيد السفير فلاديمير كرافتس الممثل الدائم لجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية .

لقد نصت الاتفاقيات الدولية المتعددة على احترام سيادة الدول على مياهها الاقليمية وعلى ضمان حرية الملاحة في اعالي البحار، وآخرها ما اكدته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المعقودة في عام ١٩٨٢ . ولهذا فان حرص بلادى على احترام هذين المبدأين بالنسبة لمياهها الاقليمية، وللممرات المائية المحاذية والواقعة في اعالي البحار، أمر نابع من التزامها بمبادئ القانون الدولي والمواثيق والاتفاقيات الدولية لأن أى خرق أو انتهاك لتلك المبادئ لن يقتصر في آثاره السلبية والمدمرة على دول تلك المنطقة فحسب بل سيتعداها ليشمل العالم بأسره نظرا لأهمية الخليج الاستراتيجية ومكانته في الاقتصاد الدولي .

لقد كانت خشيتنا من اتساع رقعة الحرب بين ايران والعراق وما يترتب على ذلك من آثار مدمرة، احد العوامل الرئيسية التي دعتنا الى تأييد جميع المبادرات والمساعي الاقليمية والدولية الهادفة الى انهاء تلك الحرب . ولم نقتصر في هذا على دعم مبادرات الآخرين بل قامت حكومة دولة الامارات العربية المتحدة بالتعاون مع حكومة الكويت الشقيقة، ضمن تكليف من دول مجلس التعاون الخليجي ، بالوساطة والسعي المباشر مع العراق وايران لانهاء تلك الحرب بما يضمن مصلحة الطرفين المتنازعين وحقوقهما المشروعة . وفي هذه المناسبة ، لا يسعنا الا ان نقدر موقف العراق الشقيق الذى تجاوب مع جميع المبادرات الاقليمية والدولية الرامية الى انهاء الحرب والانسحاب الى الحدود الدولية بغية استتباب

الأمن والاستقرار في المنطقة . ونظرا لما يربط دولة الامارات العربية من علاقات طيبة مع جمهورية ايران الاسلامية وما نكنّه للشعب الايراني الصديق من مودة فاننا نهيب مرة أخرى بحكومة جمهورية ايران الاسلامية ان تستجيب للوساطات والمبادرات الاقليمية والدولية المبذولة لتسوية النزاع وانهاء الحرب حتى يعود الأمن والاستقرار لمنطقتنا .

لقد قام مجلس الأمن في الماضي بمناقشات ومداولات مستفيضة تناولت الجوانب العديدة المتعلقة بالآثار والمضاعفات الوخيمة المترتبة على استمرار الحرب العراقية الايرانية واتخذ بشأنها قرارات ونداءات لم تتمخض عن بوادر ايجابية لايقاف الحرب الدائرة وانهائها .

واليوم يناقش مجلس الأمن التطورات المستجدة والآثار الناجمة عن استمرار تلك الحرب والتي لم تقتصر آثارها على الدولتين المتنازعتين بل تعدتهما لتشمل دولتين أخريين شقيقتين في المنطقة هما المملكة العربية السعودية والكويت ؛ كما تجلى ذلك في ضرب ناقلاتهما في مياه الخليج الاقليمية والدولية خارج منطقة الصراع .

ان الآثار والتطورات الأخيرة المؤسفة للنزاع القائم والتي شهدتها المنطقة ليست سوى نتيجة من نتائج استمرارية الحرب وما تحمله في طياتها من تصعيد خطير يهدد أمن ومصالح دول المنطقة بصفة خاصة ودول العالم بصفة عامة .

ان وفد بلادي يرى ان مجلس الأمن الدولي يواجه مسؤوليات وتحديات جسيمة عليه ان يضطلع بها بروح تتسم بالجدية والحسم والتصميم حتى تصبح قراراته فاعله ونافذة وذات مصداقية، وذلك تفاديا لتفاقم حدة الصراع القائم وللحيلولة دون اتساع رقعته ليشمل دولا اخرى في المنطقة، وحتى لا يصبح ذلك مبررا لتدخلات خارجية .

ان موقع بلادي الجغرافي باعتبارها احدى الدول المطلة على الخليج يستوجب منها الحفاظ على أمنه وشجب المحاولات الهادفه الى تعكير ذلك الأمن . كما ان اقتصاد وتنمية دولة الامارات العربية المتحدة والدول المطلة على الخليج يستوجب منها الحفاظ على حرية الملاحة في مياه الخليج ، الأمر الذي يفرض على هذه الدول ان تبذل قصارى جهدها لتأمين حرية الملاحة الدولية وايجاد السبل الكفيلة بالحيلولة دون تعرضها للخطر . وبناء

على ذلك، فقد قامت حكومة بلادي والدول الاعضاء بمجلس التعاون الخليجي بالتقدم الى مجلس الأمن بشكوى للمطالبة بادانة الاعتداءات الايرانية على السفن السعودية والكويتية في المياه الاقليمية لهاتين الدولتين، وفي الطرق والممرات الدولية المحاذية لهما، وبوضع حد لتلك الاعتداءات التي تضر بمصالح دول اعضاء مجلس التعاون بصورة خاصة ومصالح العالم بصفة عامة. وانطلاقا من تلك المبادئ التي اشرنا اليها، فاننا نهيب بالمجلس أن يعمد بصورة جدية ومسؤولة الى تحمل مسؤولياته وفقا لميثاق الأمم المتحدة وذلك لضمان عدم تكرار مثل تلك الاعتداءات والانتهاكات، وحث جميع الدول الأعضاء على بذل قصارى جهدها لوضع حد لها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل الامارات العربية المتحدة على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي هو ممثل عمان، وادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد علي (عمان) : السيد الرئيس ، أود آن اعرب عن تهانينا لتوليكم رئاسة مجلس الأمن ونأمل ان تكلل جهودكم بالتوفيق .

ان الحرب الدائرة بين العراق وايران قد بدأت تتخذ منعطفا جديدا وخطيرا يهدد السلم والأمن في منطقة من أكثر مناطق العالم حساسية ، حيث قام طيران جمهورية ايران الاسلامية ، بتاريخ ١٣ أيار/مايو الحالي ، بتسديد ضربة مباشرة الى ناقلة النفط المسماة " أم قصبة " التابعة لدولة الكويت ، ثم تبعها بعد ذلك ، بتاريخ ١٤ أيار/مايو ، بهجوم آخر أصاب الناقلة المسماة " بحرة " التابعة كذلك لدولة الكويت ، ثم واصلت ايران هجماتها حيث ضربت بتاريخ ١٦ أيار/مايو الناقلة " ينبع " التابعة للمملكة العربية السعودية .

ان هذه الهجمات التي تشنها ايران على ناقلات النفط التابعة لدول أعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية جاءت تنفيذا للتهديدات الصادرة من ايران بتوسيع رقعة الحرب لتشمل الدول الخليجية التي ليست طرفا في النزاع القائم بينها وبين العراق .

ان سلطنة عمان لا تقر بمبدأ التهديد واسلوب اعاقة الملاحة البحرية ، وتعتبر أي تصرف من هذا النوع بادرة خطيرة وعملا منافيا لقوانين الملاحة ، كما انه خرق لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي . ان قيام العراق ، وهو في حالة الحرب المعلنة مع ايران ، بحصار الموانئ الايرانية وضرب الناقلات والسفن المتجهة من والى الموانئ الايرانية لا يبرر ما قامت به ايران من هجمات على السفن والناقلات المتجهة من والى موانئ مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي لا ترغب في أن تُجر الى الصراع القائم بين البلدين .

ان سلطنة عمان ترتبط بكل من العراق وايران بأواصر دين وتقاليد وتاريخ طويل ، وهي ترغب في التمسك بعلاقات حسن الجوار والصداقة مع جمهورية ايران الاسلامية . وان تمسكنا بالصداقة وحسن الجوار ليس نابعا من ضعف أو خوف من جار يفوقنا عتادا وتعدادا ، لأن ما لدينا من امكانيات وطنية وما لدينا من علاقات مع دول صديقة لكفيل بردع أي مساس بأراضينا أو بمصالحنا القومية ، وانما ينطلق موقفنا هذا من ايمان صادق باحترام حقوق

السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى وحل جميع الخلافات بالطرق السلمية . كما اننا نؤمن بمبدأ عدم قبول هيمنة الدول الكبرى على الدول الصغرى ، ونعتبر ان قوة الدول الصغرى تنبع من تمسكها بميثاق الأمم المتحدة واحترامها له .

لقد شاركت سلطنة عمان في العديد من الجهود التي بذلت لوضع حد للنزاع المأسوي بين الشقيقتين العراق وايران ، وهي ستواصل بذل المزيد من الجهد ، كما سنسعى بكل ما اتيح لنا من امكانيات وبالتعاون مع أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية على عدم زيادة الموقف تعقيدا ، كما اننا نناشد الدولتين المتحاربتين التمسك بمبادئ السلام واحترام مصالح الدول المجاورة .

لقد جاءت أحداث الأيام القليلة الماضية مؤكدة للقلق الذي ساور المجتمع الدولي والذي عبّر عنه مجلس الأمن في قراره ٥٤٠ (١٩٨٣) الصادر بتاريخ ٣١ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٣ حيث أكد القرار على حرية الملاحة والتجارة الدولية ، وطالب بوقف الأعمال العدائية في منطقة الخليج واحترام السلامة الاقليمية للدول الساحلية والامتناع عن أي عمل قد يؤدي الى تصعيد النزاع وتوسيع نطاقه .

اننا نطالب مجلس الأمن ، بصفته الهيئة التي انيطت بها مسؤولية السلم والأمن الدوليين ، تأكيد حرمة وحرية الملاحة من والى موانئ مجلس التعاون لدول الخليج العربية باعتبار هذه الموانئ موانئ دول محايدة في الصراع القائم بين العراق وايران .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل عمان على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

لا يوجد متكلمون آخرون . وستعقد الجلسة القادمة لمجلس الأمن لمواصلة النظر في هذا البند من جدول أعمالنا غدا ٣٠ أيار/مايو الساعة ١٥/٣٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠